

من بين 27 جهة مشاركة

5 جهات حكومية تخطف جائزة التميز بالأمن السيبراني

الرئيس التنفيذي «للأمن السيبراني»: الشراكة المؤسسية تعزز منظومة التوعية بالأمن السيبراني

كتبت: زينب إسماعيل

تصوير- رضا جميل

خطفت 5 جهات حكومية جائزة التميز بالأمن السيبراني الذي أطلقها المركز الوطني للأمن السيبراني، حيث تم تسليم الجوائز أمس الأحد (22 نوفمبر 2026) ضمن حفل «جائزة التميز في شهر التوعية بالأمن السيبراني 2026». وشهدت الجائزة مشاركة 27 جهة.

وحصلت على الجائزة كل من الجهات: وزارة الداخلية – إدارة تقنية المعلومات والنظم الإلكترونية، مصرف البحرين المركزي، جهاز المساحة والتسجيل العقاري، هيئة جودة التعليم والتدريب، وشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، وذلك نظير تميزها في تنفيذ المبادرات والأنشطة التوعوية خلال شهر التوعية بالأمن السيبراني وإسهاماتها في نشر الثقافة السيبرانية داخل مؤسساتها.

وتسهم جائزة التميز في تحفيز المؤسسات الوطنية على مواصلة تطوير المبادرات التوعوية وتعزيز أثرها، بما يدعم استدامة جهود التوعية السيبرانية وترسيخ ثقافة الأمن السيبراني على المستوى الوطني.

من جانبه، أكد الشيخ سلمان بن محمد آل خليفة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأمن السيبراني، أهمية الشراكة المؤسسية وتكامل الجهود في تعزيز منظومة التوعية بالأمن السيبراني، وترسيخ ثقافة سيبرانية مستدامة، وتحويل الوعي إلى سلوك يومي يسهم في حماية الأفراد والمجتمع.

وأشار إلى أن تعزيز الوعي والثقافة السيبرانية يمثل أحد المحاور الرئيسية لجهود المركز، انسجاما مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2025–2028، ولا سيما ركيزة «ثقافة وكوادر سيبرانية مستدامة»، مؤكدا أهمية تمكين المؤسسات الوطنية من قيادة برامجها التوعوية وتنفيذ مبادرات مستمرة تسهم في ترسيخ الممارسات السيبرانية الآمنة في مختلف بيئات العمل.

كما أوضح أن إطلاق البرنامج الوطني لإعداد مختصي التوعية السيبرانية في سبتمبر 2025، جاء لتمكين المؤسسات من بناء قدراتها في مجال التوعية، وتأهيل كوادر متخصصة تتولى تخطيط وتنفيذ المبادرات والأنشطة التوعوية، لافتا إلى أن الجائزة تمثل إحدى ثمار هذا البرنامج، وفرصة لقياس مدى توظيف المشاركين للمعارف والمهارات



المكتسبة في مؤسساتهم.

وأشاد بمستوى المبادرات والأنشطة المقدمة، وما اتسمت به من تنوع وابتكار، مثمنا جهود جميع الجهات المشاركة وإسهاماتها في تعزيز الوعي السيبراني، ومؤكدا أن جودة المبادرات والمنافسة التي شهدتها الجائزة تعكسان اهتمام المؤسسات الوطنية بتطوير جهود التوعية وتعزيز أثرها واستدامتها.

خطة مكثفة

أكد محمد الكواري رئيس مركز المعلومات بإدارة تقنية المعلومات والنظم الإلكترونية في وزارة الداخلية أن الوزارة نفذت خطة توعوية مكثفة خلال شهر التوعية بالأمن السيبراني، بهدف تعزيز الوعي لدى أكبر عدد ممكن من الجهات التابعة لها، وذلك عبر تنظيم مجموعة متنوعة من الفعاليات والأنشطة التوعوية.

وأوضح الكواري أن الخطة تضمنت تنظيم محاضرات وورش توعوية، إلى جانب الاستفادة من الموقع الإلكتروني للوزارة في نشر رسائل التوعية، وإجراء عدد من الاستبيانات لقياس مستوى الوعي، فضلاً عن تنفيذ زيارات ميدانية لبعض الجهات المعنية، بما يسهم في توسيع نطاق التوعية وتعزيز الممارسات الآمنة في استخدام الأنظمة الإلكترونية.

وأشار إلى أن الرسالة الرئيسية التي حرصت الوزارة على إيصالها للجمهور تتمثل في أهمية حماية الأفراد لأنفسهم أثناء استخدام الأنظمة والخدمات الإلكترونية، سواء التابعة للوزارة أو عبر أجهزتهم الشخصية، مشدداً على ضرورة توخي الحذر عند التعامل مع الروابط الإلكترونية، وعدم الضغط على أي روابط مشبوهة، لما قد تشكله من مخاطر أمنية واختراقات إلكترونية.

خطة متكاملة

قالت ثاجبة الجودر مدير تقنية المعلومات في هيئة جودة التعليم والتدريب إن فوز الهيئة بجائزة التميز في التوعية بالأمن السيبراني يمثل تتويجاً لجهود فريق العمل، وحافزاً لمواصلة تحقيق المزيد من النجاحات في هذا المجال.

وأوضحت الجودر أن الهيئة أعدت خطة متكاملة خلال شهر أكتوبر، تزامناً مع شهر التوعية بالأمن السيبراني، تضمنت مجموعة من المبادرات والأنشطة التي استندت إلى إجراء قياسات قبلية وبعدية لتقييم مستوى الوعي لدى الموظفين، إلى جانب تنظيم فعاليات وأنشطة تدريبية متنوعة.

وأضافت أن الخطة نجحت في الوصول إلى 100% من موظفي الهيئة، مشيرة إلى أن التفاعل والاستجابة الذين أبداهما الموظفون عكسا أثر المبادرات التوعوية في تعزيز الوعي بأهمية الأمن السيبراني وممارساته.

ثقافة الأمن السيبراني

أكد عبدالله الجودر المدير التنفيذي لتقنية المعلومات في صندوق العمل «تمكين» أن أهمية الأمن السيبراني وتعزيز حماية الأنظمة والخدمات الإلكترونية تمثلان الدافع الرئيسي لمشاركة الصندوق في جائزة التميز، مشيراً إلى أن المشاركة تأتي انسجاماً مع التوجه الحكومي نحو ترسيخ ثقافة الأمن السيبراني، وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية في هذا المجال.

وأشار إلى أن الاهتمام بالأمن السيبراني يشكل أحد المعايير المهمة التي يراعيها الصندوق في ظل اعتماد معظم العمليات الحكومية على الأنظمة والأجهزة الإلكترونية، إلى جانب تقديم الخدمات الرقمية الموجهة للجمهور، الأمر الذي يستدعي تعزيز حماية هذه الأنظمة، وسد الثغرات الأمنية، والاهتمام بإدارة عمليات تقنية المعلومات.

وشدد على أن متطلبات الأمن السيبراني والتوعية بمخاطره لا ينبغي أن تقتصر على شهر واحد، بل تمثل مسؤولية مستمرة على مدار العام، فيما يشكل شهر التوعية بالأمن السيبراني فرصة لتكثيف التركيز على هذا الجانب وتعزيز الوعي بأهميته.

كيف نجذب رؤوس الأموال الخليجية إلى الداخل؟



○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف.

تؤكد التطورات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة أهمية تعزيز الاستثمار الوطني في مختلف القطاعات الاقتصادية، لما يؤديه من دور في تنويع الإنتاج، وتوفير الوظائف، وبناء القدرات المحلية، وترسيخ النمو المستدام. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مراجعة كيفية استقطاب جزء من رؤوس الأموال الخليجية المستثمرة في الخارج إلى فرص داخل اقتصادات المنطقة. فالتنويع الجغرافي يظل ضرورياً لتوزيع المخاطر والوصول إلى الأسواق والمعرفة، لكن توسيع الاستثمار الداخلي يستحق جهداً موازياً، يقوم على الجدوى والثقة ووضوح الفرص.

وتكشف البيانات عن حجم النشاط الاستثماري الخليجي خارج الحدود. فبحسب تقرير «الأونكتاد» للاستثمار في دول مجلس التعاون، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة بنسبة 11%، لتبلغ 130 مليار دولار في 2025، متجاوزة التدفقات الواردة بنحو 31 ملياراً. وهذه تدفقات سنوية وليست إجمالي الأموال المتراكمة في الخارج، كما أنها تشمل الاستثمار بين دول المجلس، ولا تشمل جميع المحافظ المالية والودائع والثروات الخاصة. ولذلك لا يصح تقديمها باعتبارها تقديراً شاملاً للأموال المطلوب استقطابها.

وتتوزع الاستثمارات الخارجية بين الأسهم والسندات والعقارات وحصص الشركات والبنية الأساسية والصناديق المتخصصة. وتختلف وجهاتها بحسب أهداف المستثمرين؛ فعلى سبيل المثال، تحدد المراجعة السنوية لجهاز أبوظبي للاستثمار لعام 2025 نطاقات تخصيص استراتيجية تتراوح بين 45 و60% لأمريكا الشمالية، و15 و30% لأوروبا، و10 و20% للأسواق الناشئة، و5 و10% لآسيا المتقدمة. وهذه نطاقات لصندوق واحد، وليست توزيعاً لجميع الاستثمارات الخليجية، لكنها توضح أهمية الأسواق العالمية في إدارة الثروات السيادية.

ولا تتوافر قاعدة موحدة شاملة للأموال السيادية والخاصة المستثمرة خارج المنطقة. وتقتضي البداية تحسين البيانات، والتمييز بين الاحتياطيات الرسمية، وأموال الشركات والعائلات والأفراد. فلكل منها التزامات وآجال ومستويات مقبولة من المخاطر، ولا يمكن التعامل معها باعتبارها سيولة متاحة لغرض واحد.

والسؤال الأهم هو: لماذا اختار المستثمر الخارج، وما الذي يقنعه بزيادة استثماره محلياً؟ فقد يبحث عن سوق أوسع، أو إدارة متخصصة، أو أصول يسهل بيعها، أو حماية قانونية أوضح. وبالتالي، فإن استقطابه يتطلب معالجة هذه الاعتبارات، وتقديم عائد مناسب للمخاطر، مع إدراك أن بعض الاستثمارات الخارجية يخدم التجارة وتأمين الإمدادات ونقل المعرفة.

وتبدأ المعالجة بإعداد مشروعات قابلة للاستثمار فعلياً، بدراسات مستقلة وتراخيص مكتملة وأراض وخدمات متاحة وتقديرات واقعية للطلب. ويمكن طرح فرص محددة في الخدمات الصحية والصناعات المساندة والخدمات اللوجستية والتقنية، على أن يتولى فريق مسؤول متابعة المشروع من العرض إلى التشغيل، وتذليل العقبات ضمن جدول معلوم.

كما ينبغي توسيع قنوات الدخول إلى شركات قائمة، من خلال زيادة رؤوس أموالها، والإدراج الجزئي، وصناديق الاستثمار المتخصصة. فبعض أصحاب الأموال يريد استثماراً تديره جهة مهنية، دون تحمل مسؤولية التأسيس والإدارة اليومية. وتحتاج هذه القنوات إلى إفصاح منتظم، وتقييمات عادلة، وحماية مساهمي الأقلية، ومسارات واضحة للتخارج.

ويمكن للشراكة العامة والخاصة أن تساعد عبر تقاسم مخاطر محددة، كتوفير البنية الأساسية أو التعاقد على شراء خدمة بشروط تنافسية. وينبغي أن تكون المساندة مؤقتة ومعلنة ومرتبطة بالأداء، مع تجنب ضمان الأرباح أو تحميل المال العام مخاطر تجارية مفتوحة. كما أن استقرار الإجراءات وسرعة تسوية المنازعات أهم من حوافز سخية يصعب استمرارها.

وتتسع جدوى هذه الفرص عندما تُبنى لخدمة السوق الخليجية. وتستطيع البحرين، مثلاً، وهذا ما يتم العمل عليه بالفعل، تطوير مشروعات صحية ومهنية ولوجستية تخدم طلباً إقليمياً، بما يمنح المستثمر حجماً أكبر للتوسع. ويتطلب ذلك تسهيل التراخيص والاعتراف بالمؤهلات وانتقال الخدمات والمنتجات بين دول المجلس.

ويمكن البدء باستقطاب جزء من التدفقات الاستثمارية الجديدة والأرباح المعاد استثمارها، دون اشتراط تصفية الأصول الخارجية. ويُقاس النجاح بما يتحول إلى إنتاج ووظائف وصادرات ومعرفة. فعودة رأس المال تتبع فرصة مقنعة، ومؤسسة موثوقة، وقدرة واضحة على تحقيق عائد مستدام داخل الاقتصاد الوطني.

رئيس اتحاد المصارف العربية سابقا

مجموعة البركة ترفع صافي الدخل 19% وتحقق 317 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام



أعلنت مجموعة البركة («المجموعة») نتائجها المالية للربع الثالث والأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2026، والتي أظهرت استمرار تحقيق نمو كبير في مختلف مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، رغم تصاعد التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

وتعكس النتائج المتراكمة للأشهر التسعة الأولى متانة نموذج أعمال المجموعة القائم على التنوع الجغرافي، وتجذّر وحداتها المصرفية في أسواقها المحلية، وقوة علاقاتها التاريخية مع العملاء، إضافة إلى نجاحها في تنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز جودة المحافظ التمويلية والاستثمارية وتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية المبتكرة.

وخلال الربع الثالث من عام 2026، بلغ صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم 68 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 45 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2025، مسجلاً ارتفاعا بنسبة 52%، فيما بلغ النصيب الأساسي من ربحية السهم 5.59 سنتات أمريكي، مقابل 3.68 سنتات أمريكي للفترة ذاتها من العام الماضي.

كما ارتفع إجمالي صافي الدخل بنسبة 38% ليبلغ 113 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2026، مقارنة مع 82 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2025.

ويأتي هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الملحوظة في أعمال وحدات المجموعة، لا سيّما في تركيا والجزائر والأردن، وتحسّن العائد من الأنشطة التمويلية والاستثمارية، على الرغم من ارتفاع تكلفة التمويل وتصاعد التوترات الإقليمية والعالمية.

فيما انخفض إجمالي الدخل الشامل العائد لمساهمي الشركة الأم خلال الربع الثالث من عام 2026 بنسبة 6% ليصل إلى 40 مليون دولار أمريكي مقابل 42 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2025، في ظل التقلبات المرتبطة بأسعار صرف العملات الأجنبية.

وعلى مستوى نتائج الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، واصلت المجموعة تحقيق أداء مالي جيد، حيث ارتفع صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم بنسبة 26% ليبلغ 181 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 144 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مدعوماً بالنمو المتواصل في أعمال وحدات المجموعة، لا سيّما في تركيا والأردن والجزائر، وتحسن العائد من الأنشطة التمويلية والاستثمارية رغم ارتفاع تكلفة التمويل.

كما ارتفع النصيب الأساسي من ربحية السهم إلى 13.50 سنتا أمريكيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بـ10.41 سنتات أمريكي للفترة المقابلة من عام 2025.

وارتفع إجمالي صافي الدخل بنسبة 19% ليصل إلى 317 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة مع 267 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة الأسباب المذكورة أعلاه.

وقفز إجمالي الدخل الشامل العائد لمساهمي الشركة الأم بنسبة 47% ليبلغ 185 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 126 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام 2025، ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى الأثر الإيجابي لتطبيق المتطلبات المحاسبية الخاصة بالتضخم المفرط.

كما ارتفع مجموع الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحملة الصكوك ليبلغ 1.50 مليار دولار أمريكي بنهاية سبتمبر 2026، مقارنة مع 1.37 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9%، ويُعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى الأثر الإيجابي لتطبيق المتطلبات المحاسبية الخاصة بالتضخم المفرط. فيما ارتفع إجمالي الحقوق بنسبة 9% ليبلغ 2.39 مليار دولار أمريكي بنهاية سبتمبر 2026، مقارنة مع 2.19 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025، للأسباب نفسها.

كما واصلت المجموعة تعزيز مركزها المالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 33.81 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 31.01 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 9%، مدعوماً بالنمو الجيد في التمويلات والاستثمارات، خاصة في وحدات المجموعة في تركيا والأردن والجزائر.

وفيما يتعلق بتوزيعات الأرباح على المساهمين، تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة العادية بتاريخ 29 سبتمبر 2026 بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بنسبة 1% من رأس المال الصادر، وبقيمة 12.43 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.01 دولار أمريكي للسهم الواحد.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال الشيخ عبدالله صالح كامل، رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة:

«تعزز هذه النتائج ثقتنا في التوجه الاستراتيجي للمجموعة وقدرتها على تحقيق قيمة مستدامة لمساهميها في ظل متغيرات متسارعة تفرض على المؤسسات المصرفية تعزيز جاهزيتها لمواجهة المخاطر وإعادة ترتيب أولوياتها. كما أن توزيع الأرباح النقدية على مساهميها يعكس حرص المجموعة على تحقيق التوازن بين مكافأة مساهميها والمحافظة على متانة مركزها المالي وقدرتها على مواصلة النمو، بالتوازي مع المضي قدماً في تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية».

ومن جانبه، قال حسام بن الحاج عمر، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة:

«يعكس نمو الربحية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 الأداء الجيد لوحدات المجموعة والتوسع في الأنشطة التمويلية والاستثمارية، مدعوماً بتحسن العائد من الأعمال المصرفية الأساسية. ورغم الضغوط التي شهدها الربع الثالث، واصلنا تعزيز إدارة المخاطر والمحافظة على جودة الأصول ورفع الكفاءة التشغيلية وضبط التكاليف».



غرفة البحرين و«المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» تستعرضان تجارب بحرينية بمناسبة الأسبوع العالمي لريادة الأعمال



عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالتعاون مع جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية، ندوة بعنوان «تجارب ريادية بحرينية.. تحديات تصنع النجاح»، بمناسبة الأسبوع العالمي لريادة الأعمال، واستعرضت الندوة عدد من تجارب رواد الأعمال البحرينيين، تناولوا فيها بدايات مشاريعهم والقرارات التي أثّرت في مسيرتهم، وكيف تعاملوا مع التحديات التي واجهوها في مرحلتي التأسيس والنمو.

وفي كلمة الغرفة خلال الندوة، أكد عيسى عبدالله مراد مدير إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشكاوى بغرفة تجارة وصناعة البحرين، أن ريادة الأعمال تشكّل رافدًا أساسيًا للابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إذ تتيح تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع إنتاجية وخدمية تستجيب لاحتياجات السوق وتسهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز تنافسيته.

وأوضح مراد أن ترسيخ ثقافة المبادرة والعمل الحر يبدأ بتشجيع الشباب على استكشاف الفرص الاقتصادية والثقة بقدرتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للنمو والاستمرار، وأشار إلى أن كل مرحلة من عمر المشروع تحمل تحدياتها، من بلورة الفكرة ودخول السوق إلى بناء قاعدة من العملاء وتحقيق الاستقرار المالي، لافتًا إلى أهمية التخطيط وفهم احتياجات العملاء والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

وأضاف أن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تسهم في تنويع المنتجات والخدمات وتعزيز المنافسة، مؤكدًا أن التعاون بين الجهات الداعمة لريادة الأعمال يوسّع فرص نمو هذه المؤسسات ويعزّز إسهامها في تنمية القطاع الخاص.

من جانبه، أكد الدكتور عبدالرحيم عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية، أن الجمعية تواصل جهودها في دعم هذه المؤسسات، مستندةً إلى خبرة تراكمت على مدى ثلاثة عقود وامتدت إلى فترات استثنائية، من بينها جائحة كورونا، وأشاد بما توليه غرفة البحرين من اهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثمّنًا تعاونها مع الجمعية في تنظيم الندوة وإتاحة المجال لرواد الأعمال لتبادل الخبرات.